الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا لمناسبة مرور خمسين يوما على الحرب تدعو لاطلاق حوار حقيقي يؤسس لمرحلة جديدة

أخباركم اللبنانية

نشرت في أبريل 15, 2025

أخباركم-أخبارنا
عقدت الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا لقاءا لنتائج استطلاع الرأي العام بمناسبة مرور خمسون عاما على بداية الحرب الأهلية في بيت بيروت السوديكو في حضور النائب السابق غسان مخيبر ممثل وزير الداخلية العميد علي طه ممثل وزير الدفاع العميد الركن ميشال بطرس رئيس الهيئة الوطنية للمفقودين الدكتور زياد عاشور رئيسة لجنة المفقودين وداد حلواني وجمعيات وشخصيات اجتماعية.

بداية ألقت حلواني كلمة قالت فيها، نجتمع اليوم بذكرى الخمسين للحرب اما المفقودين قسرا انهم مفقودين واعتبر أن الحرب معلقة اشكر حضوركم في هدا اللقاء الدي يجمعنا حول استطلاع الرأي للمفقودين.

بعدها القى عاشور كلمة جاء فيها،
حضرات أهالي المفقودين والمخفيين قسراً الكرام بشخصكم ومؤسساتكم ومجتمعكم المدني الداعم لقضيتكم ،

جانب ممثلي الوزارء الكرام ، ممثلي الاحزاب السياسية ، ممثلي السفارات ، ممثلي البعثة الدولية للصليب الاحمر ، الناشطين والاصدقاء الكرام ،
نشكر حضوركم واهتمامكم في تلبية هذه الدعوة التي أردناها جامعة لاطراف أساسيين معنيين بشكل مباشر بالتعاون على تطبيق قانون المفقودين والمخفيين قسراً (المعروف بالقانون 2018/105) وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً. ربما هذا اللقاء لم يكن ليحصل في غياب الاطار القانوني والوطني الصحيح وفي غياب المقام الوطني التصارحي والتصالحي المتمحور حول قضية المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان.

بمناسبة إطلاق نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته الهيئة الوطنية حول قضية المفقودين والمخفيين قسراً ومشاركتها معكم في هذا اللقاء الجامع لأطراف لم يسبق لها ان التقت او تصافحت او حتى تواجهت ، إرادتنا هي ان نتمكن عبر هذه المناسبة من إطلاق حوار وطني حقيقي وصادق وصريح يؤسس لمرحلة نوعية ومختلفة من التعاون مع الهيئة الوطنية.
وفي هذا المقام، ومن هذا المكان الرمزي، تتوجه الهيئة الوطنية بمجموعة من الرسائل هي فعلياً تشكل الثوابت الاساسية لهذا الحوار وأي حوار أو لقاء تدعو له الهيئة الوطنية او ترعاه او حتى تشارك فيه:

الرسالة الاولى (ترتيباً وأولويةً) هي لأهالي المفقودين والمخفيين قسراً (ومن خلالكم إلى المجتمع المدني والاعلام والناشطين والمفكرين الداعمين للقضية): انتم اليوم تسمون وتتقدمون بالقانون 105 وبالهيئة الوطنية وببعدها الانساني وبمرجعيتها في الكشف عن مصير أحبائكم ..... ولكن في المقابل عليكم ان تعوا اهمية هذه الفرصة التي تتمثل اليوم بوجود الهيئة الوطنية بعد ان نجحتم انتم في انتزاع القانون 105. لا تتهاونوا ولا تسمحوا لأحد بأن يخطف نجاحاتكم، كما لم تسمحوا لأحد أن يستثمر في اخفاقاتكم. عليكم ان تكونوا محصنين من أي استغلال او اي دغدغة لمشاعر الانتقام والمحاسبة ... فالقانون 2018/105 ليس الاطار القانوني الملائم، والهيئة الوطنية ليست المقصد الصحيح، ان كنتم تبحثون عن شيء غير اقتفاء أثر احبابكم وكشف مصيرهم واستعادتهم أحياء او رفاتاً .... احذروا من ان يتم إجهاض حلمكم هذا وان يتم الاستيلاء على هيئتكم او محاصرتها او التصويب عليها بأسهمكم وباسمكم وبالنيابة المغرضة عنكم ... عليكم ان تكونوا حصن هذه الهيئة بالوعي والادراك لدورها وولايتها الانسانية وبالحدود التي رسمها لها القانون ... وبمساهمتكم من خلالها بصياغة العقد الاجتماعي الصحيح واصلاح ما تهشم في بنيانه خلال الحرب وما بعدها .... لا تسمحوا لأحد أن يبني لكم قصوراً مزخرفة على رمال شاطئ الوطن ... عليكم ان تدركوا ان كل المسارات فشلت في استعادة احبابكم، لا المسار السياسي ولا المسار القضائي ولا المسار الامني ولا مسار الوساطات ولا مسار الاصطفافات السياسية ولا مسار الرعايات الدولية للسلام ولا الاصلاحات المشوّهة للنظام السياسي ... كل هذه المسارات أصبحت وراءكم، فهي قصّرت وعجزت عن تحقيق حلمكم باستعادة احبابكم (احياء او رفاتاً)، في حين انكم صنعتم بجراحكم ومعاناتكم وصبركم واصراركم مساراً إنسانياً متمايزاً وحصرياً، وخطّيتم بدموعكم مواد قانون تجاوزتم من خلاله هواجس المجموعات ومخاوف الافراد وقلق السلطة على السلم الأهلي....

الرسالة الثانية هي للأحزاب والقوى السياسية: لا تفوتوا الفرصة ولا تستسلموا لهواجس زائفة، قفوا موقف شجاعة ورفعة .... الهيئة الوطنية مرجعكم ومقصدكم للخروج من هذه المراوحة التي استمرت لعشرات السنين، والتي لن يتمكن أحد في هذا الوطن من تجاوزها إلا من خلال هذا المسار الانساني المتكامل المتمثل بالقانون 105 وبالهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً... اخرجوا عن صمتكم بايجابية... اكسروا جمودكم بمواقف تحصن الهيئة الوطنية وتمنع أي استغلال لها او اي انتقاص من دورها او اي تشكيك في

ولايتها الانسانية... حماية الهيئة الوطنية هي حماية الاحزاب وحماية السلم الاهلي وحماية القيم التي تؤمن بها مواثيقكم وانظمتكم الداخلية وعهودكم وقَسَم كلٍّ منكم .... فلنتواضع أمام الامهات والزوجات والاخوات اللواتي بحثن طويلاً وعَفَونَ كثيرا وأَتَينَ من بعيد لِلّقاء بكم على مسرح الهيئة الوطنية، هو لقاء وطني وإنساني، وليس مواجهة لأنها ممنوعة بموجب القانون 105 ومحظورة بسبب تعارضها مع البعد الانساني للقانون 105 ومهام الهيئة ووظيفتها التي يحددها بوضوح دون التباس... على هذا المسرح لن يقال إلا ما يفيد في الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً، ولا شيء اكثر من ذلك، وكل ما سوف يقال لن يُستثمر إلا للكشف عن هذه المصائر، ولن يجيَّر إلا لحساب إنسانيٍّ حصريٍّ يتمثل بواجب إثلاج قلوب انتظرت كثيرا وتألمت كثيراً وتأملت بهذا المسار الجديد... هذه القلوب هي في بعضها قلوب محازبين لكم وحلفاء لنهجكم وشهداء لمبادئكم ... فلتجمعكم المصلحة هذه... وليقربكم هذا الأمل ... وليدفعكم كل ذلك باتجاه دعم الهيئة الوطنية وتحصينها والتعاون معها مطمئنين لمسارها الانساني وللضمانات القانونية التي تتمثل باحكام القانون 105 وبالخطاب الموزون والمحايد والرصين... فتكونوا شركاء في صناعة هذا الخطاب بدل ان تكونوا مشككين فيه، ولتكونوا درعاً لهذه الهيئة بدل ان تكونوا متوجسين منها .... وعليه نأمل أن تتضافر الجهود ويتم وضعها في سبيل تحصين الهيئة والتمسك بها وبدورها الانساني وبحتمية التعاون معها تعاونا غير محدود وغير مشروط، تعاوناً بنّاءاً على اساس ان المصلحة واحدة ومشتركة وما عدا ذلك اوهامٌ ومعاركَ زائفة ومكاسبَ ضيقة....

الرسالة الثالثة الى السطة السياسية (وبشكل خاص السلطة التنفيذية): السلطة التشريعية قالت كلمتها في 30 تشرين الثاني من العام 2018 حيث أقرت قانون المفقودين والمخفيين قسراً، فاستجابت لمطالب الاهالي الذين لم يرضوا بأنصاف الحلول ... والآن على السلطة التنفيذية ان ترعى هذا المسار وان تدعم الهيئة الوطنية وان تنزع كل العوائق من أمامها وان تتعامل معها بمنطق دولة المؤسسات، وان تتوقف عند ولايتها الانسانية واستقلاليتها .... اليوم، يَعِدَ اقطاب السلطة اللبنانيين بإصلاح النظام والمجتمع من خلال اصلاحات سياسية واقتصادية ومصرفية وقضائية .... وعلى مستوى موازي، وبذات الاهمية يجب عدم التهاون في اصلاح سلّم القيم في النظام السياسي وفي المجتمع اللبناني ... هذا الاصلاح يبدأ من معالجة قضية المفقودين والمخفيين قسراً وفي كشف مصيرهم وفي بلسمة جراح ذويهم وفي اعادة الاعتبار لهم وفي جبر ضررهم ... كل ذلك من خلال احترام ارادتهم وارادة المشرع اللبناني، والتوقف عند نضالاتهم والانحناء امام آلامهم وتجاعيد وجوههم التي خطتها سنوات التهميش واللامبالاة والانشغال عنهم ... صحيح أننا نلمس اليوم اختلافاً في الموقف الرسمي الذي عبر عنه بالامس كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في أكثر من موقف، ولكن الهيئة الوطنية، وأهالي المفقودين ينتظرون أكثر من ذلك...

نعم! فلتنحني السلطة ولتنحني الدولة إجلالا لقدرهم وتقديرا لتضحياتهم .... هم الذين ترفّعوا عن جراحاتهم وتنازلوا عن كل المسارات العقيمة التي فشلت، وتمسّكوا بالمسار الانساني الذي يهدف الى الكشف عن المصير دون المحاسبة، قبلوا أن يأكلوا العنب دون محاسبة النواطير... فلتقدّر النواطير هذه التضحيات ولتثّمن صدق ونبل مواقف الاهالي ... وليخرج هؤلاء النواطير من كرومهم حاملين معهم ثمار مواقفهم الجريئة ونبيذ خطاياهم البائدة ليقدموها قرباناً على مسرح الوطن، وليكن سلماً حقيقياً لا زائفاً، وليكن عَقداً اجتماعيا بدل ان تبقى عُقداً اجتماعية نتوارثها ونتقاذفها ونستخدمها أسوء استخدام، فلنخرج من هذه الحلقة المفرغة ومن دائرة الخوف الى دائرة السكينة والاطمئنان، فلنخرج الى ملاقاة الهيئة الوطنية المستقلة ذات الولاية الانسانية...

وليفسح المجال للهيئة الوطنية ان تقوم بدورها وفقاً لولاية جديدة ومنطق حديث وغير تقليدي وربما لم نعتد عليه بعد ... لكنه واقع وموجود ومكرس بموجب القانون ... ومن واجب كل الجهات المعنية ان تعمل وتساعد على إضاءة كل المناطق الرمادية في تطبيق القانون، ومن واجبها كذلك أن تعطي لأحكام هذا القانون (ولنيّة المشرع اللبناني) كل المعاني الانسانية والوطنية، وأن تجتهد باتجاه مراعاة استقلالية الهيئة الوطنية ومرجعيتها الوطنية لقضية المفقودين والمخفيين قسراً .... وان تحترم الولاية الانسانية بأبعادها المختلفة لا سيما لجهة احترام حجر الزاوية (بل أيقونة هذا القانون) المتمثل بالمحافظة على سرية البيانات وحصرية استخدامها لغاية الكشف عن المصير وتفهّم المصلحة في ذلك والحرص على بناء رصيد مضطرد للهيئة في مجال التحفظ والانكفاء عن المواقف الشعبوية والامتناع عن المشاركة او المساهمة في المسار القضائي العقابي ... كل ذلك في سبيل تعزيز ثقة الجميع بها وحمايتها ورعايتها وعدم زجها في محظور الاستغلال السياسي ... فالمصالح الوطنية المشروعة المتمثلة بالقضاء والامن والسياسة وغيرها، كلها تنكفئ أمام أم انتظرت اربعين سنة، وزوجة ناضلت واخت ضحت بسنيها واحباء خسروا الفرحة والبهجة لعقود من الزمن .... كل هذه المصالح تصغر أمام فرصة الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً .... وفي الختام أكرر ما قلناها سابقاً في أكثر من مناسبة (الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً لن تنظر في الماضي إلا بالقدر اللازم لكشف مصير المفقودين، فهي لا تستطيع ان تتجاوز ولايتها الانسانية التي حددها لها القانون 2018/105.

ختاما تم عرض فيلم استطلاع الرأي ودار نقاش بين الحاضرين